الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها

أ. سليم بوسقيعة
قسم علم الاجتماع- جامعة قسنطينة2

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، الإعلام، التنمية، الممارسة، تنميط الثقافة السياسية

تمهيد:

التنمية السياسية عملية متكاملة ضمن العملية التنموية الشاملة، ومن جوانبها المهمة التنشئة السياسية أو ما يعرف بالتثقيف السياسي الذي تؤديه مؤسسات ا لتنشئة المعروفة . ووسائل الاعلام تعتبر من أهم مؤسسات التثقيف السياسي، نظرا للدور الذي تلعبه في تشكيل وتنميط الثقافة السياسية للأفراد. وتدخلها في العملية التنموية يكمن في نشر نمط الثقافة السياسية المناسب والموافق للتوجه التنموي العام، وذلك على مستويات عدة معرفي ، نفساني وسلوكي. وإن كانت التنمية تقوم على المشاركة العامة، فإن الاسهام الأكبر لوسائل الإعلام يكمن في تفعيلها للمشاركة السياسية . والمطلوب لأ جل ذلك استراتيجية محكمة تحدد في إطار مخططات العملية التنموية الشاملة.

توجد الثقافة السياسية في ظل نظام كلي بإمكاننا تصور مستوياته في الوضع الاجتماعي الفاعلين الاجتماعيين والممارسات في الواقع، والثقافة السياسية تتحدد في خلال العلاقة بين هذه المستويات الثلاث . انه ومن خلال مشتملاتها من قيم ومعايير ومواقف، ترتسم العلاقة بين أجزاء النظام السياسي ككل وتحديدا بين القا عدة والسلطة، وتتحدد في واقع العلاقات

والتفاعلات الاجتماعية السياسية عبر تمثلات من الحرية أو الإكراه، الثقة أو الشك، المساواة أو التدرج، الولاء المحلي أو القومي، وذلك على اعتبار ما تتوقعه القاعدة الشعبية من قرارات ومن كيفية صنعها ومدى مشاركتها فيها . وعلى ه ذا النحو فإن الثقافة السياسية وبحكم ارتباطها بالثقافة العامة فهي تكتسب من طرف الأفراد وتتحدد معالمها إثر محاولاتهم للتكيف مع البيئة الاجتماعية، تكيف تتدخل في إحلال آلياته عملية التنشئة الاجتماعية، هده الأخيرة ومن خلال مؤسساتها تعمل على اكتساب الأفراد لقيم واتجاهات وتصورات وميول، تقولب ثقافتهم السياسية في نمط متميز ليتجلى في واقع الحياة السياسية وفي مواجهة السلطة من خلال مظاهر للالتزام أوالاغتراب، للخضوع أو المشاركة، مظاهر قد يطرأ عليها التغيير بحكم دينامية الثقافة السياسية و تأثرها بالمستجدات على الساحة الس ياسية والوضع الاجتماعي العام.

ولذلك كان بروز الثقافة السياسية في نمط من الأنماط راجع إلى المستويات المحددة للظاهرة السياسية، ولما كان النظام السياسي يمثل التجسيد الفعلي لهذه الظاهرة والتفاعل الحال في نطاقها فإن طبيعته تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكل نمط ثقافي دون غيره، وهنا يبرز دور آليات التنميط الثقافي والتي يعد من أهمها الاعلام. دور يتجلى لدى الآلية الاعلامية في تدخلها في العملية التنموية عبر نشر نمط الثقافة السياسية المناسب والموافق للتوجه التنموي العام، وذلك على مستويات عدة معرفي ، نفساني وسلوكي. ولما كانت التنمية الشاملة تقوم على المشاركة العامة، فإن الاسهام الأكبر لوسائل الإعلام يكمن في تفعيلها للمشاركة السياسية.

وعلى هذا الأساس فإن هذه المدا خلة سوف تحاور دراسة الثقافة السياسية مع التعرض الى علاقتها الارتباطية بالتنمية السياسية، وهذا بغرض الاجابة

عن السؤال التالي: كيف لوسائل الاعلام أن تلعب الدور المنوط بها في تنمية الثقافة السياسية؟

أولا: مقاربة الثقافة السياسية:

إن دراسة الثقافة السياسية تستدعي النظر إليها باعتبارها متغيرا أو عاملا وسيطا بين النظام العام السائد ومختلف البنى الاجتماعية المكونة ل ه وبين السلوك الفعلي في الحياة اليومية . بهذا المعنى الثقافة السياسية هي نتيجة مباشرة للنظام العام السائد، تستعمل كأدوات تنظم العلاقات فتسوغ الواقع وتعمل على إجلائه في صور معينة أو تبحث على إحلال التغيير فيه، ولهذا فلا مناص من النظر إلى الثقافة السياسية في اتصالها بالواقع بل وعلى أنها تنبثق عنه.[1]

إن الثقافة السياسية ذات تعقد خاص كامن في حقيقته من الارتباط الواقع بين موضوع الثقافة الذي يحتاج إلى نظرة شمولية وبين الظاهرة السياسية التي تتميز بتعقدها الخاص، وهذا ما يجعل مقاربة الثقافة السياسية تحتاج إلى التحليل العلمي الذي يمكن من التعرض لها وكشف أبعادها وتفسيرها.[2]

فللثقافة السياسية السائدة ومهما كان نمطها هي في الواقع مرآة تعكس منظومة تفاعل الأفراد باعتبارهم وكلاء اجتماعي ين يمارسون التأثير على بعضهم البعض في إطار أوضاع اجتماعية أو كما يسميها "بورديو" الميدان(ميدان التأثير والتفاعل). وهذا التفاعل وان كان في وسط اجتماعي واحد فهو ينبعث من أنماط حياة مختلفة، وبغض النظر عن المستوى التعليمي أو مستوى التقدم التقني أو حتى نوع النظام السياسي، فإن هده الأنماط تأخذ صورا مختلفة من الثقافات السياسية المتنافسة وتتضح في الواقع في أنماط من التوجه نحو القضايا السياسية والعمل السياسي بما يشكل مجموعة من السلوكيات والتوجهات نحو السلطة أي ما تفعله أو يتوجب أن تفعله.[3]

ولهذا فإن تحليل الثقافة السياسية يجب أن ينطلق من النظرة الكلية لهذا الإطار العام أو الميدان حسب أبعاده الثلاث ة وهي: الأوضاع، الفاعلين والممارسات.[4]

أ- الأوضاع الاجتماعية السياسية:

وهي تتحدد في ثلاث مستويات:

1. مستوى الرهانات: وهي جملة المؤشرات الخاصة بالطابع الرمزي للأوضاع الاجتماعية السياسية، ويشترك كامل الأطراف فيما يلحق بها من معاني ومعارف ودلالات حيث تتحدد الأهداف المرغ وب بها، ولذلك تجد الأفراد البعيدين عن النهج الديمقراطي لا يتفهمون الجدل والتنافس القائم في خضم تنظيم الحملات الانتخابية مثلا.

2. مستوى القواعد: وهي تتضمن بالمعنى العام للثقافة، القوانين التنظيمية والقواعد الأخلاقية والأعراف والعادات والمعتقدات، ويتحدد من خلال ها ما هو شرعي وما هو غير شرعي.

3. مستوى توزيع موارد السلطة: ويقصد به مدى التكافؤ بين الأفراد من حيث الوصول إلى الموارد المختلفة للسلطة كالأموال ووسائل الاتصال والإعلام وسبله.[5]

إن هذه المستويات من شأنها إبراز الوضع الاجتماعي السياسي في مظهرين أساسيين هما:

1. التنافس والصراع حول تطبيق قواعد وآليات الفعل والمشاركة السياسية خاصة مع وجود متناقضات إيديولوجية عقائدية يصعب معها ويتعذر الاجتماع والتوافق.

2. مدى المبادرة والمجازفة في إطار علاقات التفاعل، والمحدد لها هو القابلية للتوقع. والتي لا يمكن أن تحل إلا إذا كانت عناصر الوضع ومحدداته واضحة وجلية للفاعلين جميعا.

ب- الأفراد المتفاعلون:

ويتجلى التفاعل في إطار الحياة السياسية من خلال المبادلات السلوكية المختلفة بما فيها السلبية من صمت وامتناع والجدل المستمر بين الأفراد والجماعات، حيث يكون لتلك المبادلات ودلك الجدل التأثير في إحلال أوضاع وأساليب دون أخرى من التفاوض الاجتماعي[6]. ونجد في هذا المقام قضيتين لهما الأهمية المحددة للتفاعل ونتائجه، وهما الحرية والاستعدادات.

1. الحرية: إن حرية الفرد ومدى قدرته على الاختيار يتدخلان بشكل مباشر في تفاعله وإتيانه لأي سلوك، ويكون له بذلك واحد من مظهرين:

- تقرير المطالب: ويتم ذلك بناء على حساب واع للتكاليف والمزايا وتحديد استراتيجي للغايات يتم بعد تقييم الموارد المتوفرة في الواقع وترتيبه لأهدافه حسب الأفضلية، ثم تقريره للمزايا المتاحة والإشباعات المتوقعة.

- الخضوع: يتمثل لدى الفرد عندما تقيد حريته في التفاعل بما يتم وضعه من ضوابط محددة للأدوار وكابحة للمبادرة الاختيارية فيضطر إلى الرضوخ والامتثال أو يثور فينتهك تلك الضوابط والحدود.[7]

2. الاستعدادات: وهي تتضمن مجموع المعارف والموارد الفكرية القابلة للتعبئة (البعد الإدراكي) ومجموعة الميول العاطفية للقيام بسلوك أو شيء ما (البعد الحسي). وهي تتشكل من مجموع الخبرات المكتسبة في مرحلتي الطفولة والنضج على السواء في خلال التجارب التي يتعرض لها الأفراد في ظل جماعتهم وتتدخل عمليات التكييف الاجتماعي في صقل ها وبلورتها في الواقع التفاعلي.

وهنا تجدر الإشارة إلى دور الآل يات الدفاعية والعادات والتقاليد، حيث تتدخل الأولى باعتبارها مانعا من الاستعلام والاستفهام حول الموضوع بحكم مؤثر كالاحترام المفر ط تجاه السلطات القائمة، أو الخوف الناتج عن صدمة سياسية سابقة، في حين تعمل الثانية وهي العادات والتقاليد على إدخال حالة

من الاطمئنان على الفرد بفعل حالة الروتين فتحجمه بذلك من البحث والاستطلاع.[8]

إن الحرية والاستعدادات يتدخلان كعام ين أساسيين في تحديد احتمال الأفراد لمواقفهم في خضم الوضع الاجتماعي السياسي القائم فإما بالمبادرة الاختيارية المبنية على التقدير الواعي وإما بالخضوع لمحددات الدور المشروطة مسبقا. ومع ذلك يبقى الاحتمال مرهونا بالواقع الملموس وما يتجلى فيه لدى الأفراد من إشباعات يتوقعون تغطيتها لحاجاتهم ومن إزعاجات يأملون تجنبها، وهنا يؤثر المنطق الاجتماعي والسياسي المستخدم في المجتمع لتوزيع المكافئات والجزاءات وبالتالي في تجاوب الأفراد والجماعات بحسب المنظومة الثقافية التي يتميز بها، وينتظر منه أن يشكل مجموع المدخلات أي المطالب التي تقدم الى السلطة وتطمح الى تحقيق الرغبات المادية والمعنوية للأفراد والجماعات في المجتمع[9].

ج- الممارسة:

وتتضمن أشكال السلوك الناتجة عن سلسلة من الإجاب ات والنوايا والتوقعات والتقديرات التي تجد لها واعتبارا لما تضفيه على المستويين الإدراكي والحسي محلا في الواقع يبعث على التفاعل الاجتماعي. إن أشكال السلوك تلك ومختلف الأفعال الصادرة عن الفاعلين السياسيين (الدولة، الأحزاب، الشعب...) تنتج أثارها على مستوى الن شاط الاجتماعي. ويجدر التنبيه هنا إلى أن الممارسة الفردية مثلها مثل الممارسة الجماعية منتجة لآثارها في الواقع، فالنشاط الفردي للبعض قد يخل ق التشييع الاجتماعي للآخرين، ذلك أن الظاهرة الجماعية الاجتماعية السياسية وإن كانت نتيجة جماعية فهي في الأصل مجموعة من ا لأفعال الفردية المجتمعة المولدة لدينامية ونشاط تتجلى واقعيا في آثار جماعية ومما يزيد فاعلية النشاط

الفردي التفاعل الذي تخلقه وسائل الإعلام من خلال نشرها للأفكار والوقائع والتمثلات المختلفة.[10]

ثانيا: ماهية الثقافة السياسية

الثقافة السياسية هي ببساطة الجانب السياسي من الثقافة، و بهذا المعنى فهي تمثل جزءا من الثقافة العامة للمجتمع تحمل ذات خصائصها وتؤثر فيها وتتأثر بها، إنه الجزء المتعلق بالحياة السياسية وبعلاقة الحاكم بالمحكوم . وعليه يمكننا تحديد تلك العناصر بشكل عام في القيم والمعايير والمواقف والاتجاهات،والتي نشرحها أولا ثم نتعرض لمحددات عناصر الثقافة السياسية ثانيا.

أ- عناصر الثقافة السياسية:

1. القيم: "وهي تصورات إدراكية واضحة مميزة للفرد أو الشخصية أو لجماعتها، وعن طريقها يتم الاختيار بين البدائل، وهي تقود سلوك الفرد للتعبير بطريقة شرعية عن الفعل الاجتماعي".

فضلا عن هذا التعريف أورد علماء الاجتماع سمات أساسية للقيم من أهمها:[11]

- أن القيم تمثل الإطار المرجعي للضبط الاجتماعي في المجتمع.
- أنها تحدد سلوك الأفراد وردود أفعالهم المتوقعة.
- أنها تحدد التأثير الملائم للمواقف المشترك لأفراد المجتمع.
- أن القيم الموجودة لدى الإنسان نتاج للثقافة والنظم المجتمعية بتفاعلها مع شخصية الفرد.

أما الأبعاد التي يمكن تحديدها للقيم فهي:[12]

- أنها مفهوم يحتوي على عنصر معرفي.
- من حيث كونها مرغوب فيها فهي تحتوي على عنصر انفعالي.
- من حيث تأثيرها في الانتقاء فهي تحتوي على عنصر نزوعي.

2. المعايير: وهي قواعد للسلوك العادي وعناصر أساسية لتحديد الأدوار الاجتماعية لأنها تضع التوقعات والمجال الدي يمارس فيه دوره وهي تعكس قيم المجتمع الأساسية.[13]

3. المواقف: وهي اتجاهات الشخص نحو المؤسسات أو الأشياء تعبيرا تفضيلات أو تقييم دلك الشخص . إنها حالات دهنية تستنتج من السلوك- بما فيه الشفهي- لأنه يمكن ملاحظتها مباشرة.[14]

4. الاتجاهات: يشير الاتجاه إلى تنظيم لعدد من المعتقدات حول موضوع معين، وهي عادة ما ترتبط بموقف محدد أو موضوع بالذات ولهدا تجد عددها كبير جدا مقارنة بالقيم التي يقل عددها.[15]

ب- محددات الثقافة السياسية:

يمكن تحديد مضمون الثقافة السياسية في العناصر التالية:

1- الحرية والإكراه: حيث أن الثقافة السياسية قد تؤكد على قيمة الحرية وهنا فان طاعة الفرد للسلطة الحاكمة تكون على أساس الاقتناع وليس الخوف ويكون لدى الفرد إحساس بالقدرة على التأثي ر في مجريات الحياة السياسية والمشاركة الإيجابية، أو قد تؤكد على قيمة الإكراه وفى هذه الحالة فعادة ما ينصاع الفرد للحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع ويفتقد الإحساس بالقدرة على التأثير السياسي[16].

2- الشك والثقة: حيث يعتبر عنصر الشك أو الثقة في السلطة الحاكمة عنصراً أساسيا من عناصر الثقة السياسية، ويتوقف مدى ثقة الفرد أو شكه في الحكومة على طبيعة سلوك الحكومة تجاه الأفراد ومدى استجابتها لمطالبهم، كذلك فان انخفاض الثقة بين الأفراد وبعضهم البعض يقلل من ثقة الأفراد في حكومتهم .[17] وتنتشر الثقة بين الأفراد والجماعات المخ تلفة مع الخطوط الأولى للاتصال، حيث يفضل الفرد مسايرة الآخرين خاصة في

مجال الحياة السياسية فيترتب على دلك تقبل واسع للحوار والتفاوض والحلول الوسطى والمصالح العامة[18].

3- المساواة والتدرج : فقد تؤكد الثقافة السياسية إما على المساواة و مراعاة العدالة بين الأفراد أو على التمييز والتفرقة بينهم وتزداد درجة المشاركة السياسية في المجتمع كلما زاد الإحساس بالمساواة بين أفراده.[19]

4- الولاء المحلي والولاء القومي : ففي المجتمعات التي تتحلى بقيمة الثقافة القومية يتجه الفرد بولائه فيها نحو الدولة ككل، بما يتضمنه ذلك من شعور بالمسؤولية العامة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والاهتمام بالقضايا القومية . ويتجسد ذلك لدى أفراد المجتمع في الالتزام برموز سياسية عامة والتي تتضح في نواحي كثيرة من الحياة اليومية مثل رفع العلم وعزف النشيد الوطني وترديد الأغاني والهتاف بأسماء القاد ة السياسيين وتعليق الملصقات وزيارة المقامات والاستعراضات العسكرية، الخ. أما في المجتمعات التي تسودها قيمة الثقافة المحلية فالفرد فيها يتجه بولائه إلى أسرته أو قبيلته أو جماعته الدينية أو العرقية أو اللغوية على حساب الدولة، ويصاحب ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة والانغلاق على القضايا المحلية والدات وعدم الاكتراث بالرموز السياسية.[20]

هذا و لما كانت الثقافة السياسية هي المحدد لعلاقة الفرد بالعملية السياسية والسلطة الحاكمة تحديدا، أي سياسة السلطة الحاكمة وممثليها فهناك من يحدد عناصر الثقافة السياسية انطلاقا من ذلك فيما يلي:

- توقعات الأفراد بخصوص القرارات السياسية : إن توقعات الأفراد أو معتقداتهم السياسية تنصرف أساسا إلى مخرجات الحكومة في إطار اهتمامها بنشاطات الحكومة لما لهذه الأخيرة من دلالات مبرزة لأهداف وغايات النظام السياسي التي تشكل في حقيقتها أعباء تقابلها م طالب شعبية. ونشاط الحكومة أو نشاط أجهزة السلطة عموما يتضمن إضافة إلى تقديم الخدمات والسلع،

تنظيم سلوك أعضاء المجتمع السياسي واستخراج الموارد المادية منهم – مستحقات ضريبية وغيرها– وهو الجانب من النشاط الذي لا يرتضيه المواطن بسهولة، وهنا تتأكد ضرورة الاعتقاد في شرعية الجهاز السلطوي في صنع القرارات السياسية، حيث أنه كلما اتسع مدى الاعتقاد في شرعية السلطة وقراراتها كلما زاد تقبل وامتثال أفراد المجتمع لها. [21]

– توقعات الأفراد من عملية صنع القرار : إن ما يدركه الفرد ويعتقده بشأن صنع القرارات السياسية والمسلك الذي يتخذه الجهاز السياسي من حيث تقبل المشاركة وتحفيزها، يمثل جانبا هاما من الثقافة السياسية ومحددا فعليا لاتجاهها، فتكون سلبية حين يكون الأفراد بعيدين عن العملية السياسية، بسبب تجاهلهم لكيفية اتخاذ القرار وأساليب المشاركة في صنعه أو شعورهم بعدم الجدوى من المشاركة ، وتكون إيجابية حين تتأكد لديهم جدوى المشاركة ويتمكنون من سبلها.[22]

ثالثا : أنماط الثقافة السياسية

من الضروري وقبل تحديد أنماط الثقافة السياسية والتصنيفات الواردة بشأنها، التعرض الى مصدر هذا التنوع ومرده.

أ- مرد تنوع الثقافة السياسية :

إن ارتباط عناصر الثقافة في نمط موحد هو أحد المواضيع التي أثارت اهتمام العلماء وشغلت تصوراتهم النظرية، أمثال "روث بندكت"(Ruth Benedict) التي أوردت في كتابها (أنماط الثقافة Patterns of Culture) وصفا للنمط الثقافي بقولها: "إن الثقافة شأنها شأن الفرد تقريبا، تمثل نمطا إلى حد ما من الفكر والسلوك، فتوجد داخل كل ثقافة بعض الأهداف المميزة التي لا تشترك فيها بالضرورة مع أنماط المجتمعات الأخرى ويحاول كل شعب في تحقيقه لهده الأهداف أن يركز تجربته وخبرته الخاصة ويبلورها

أكثر فأكثر، وبقدر إلحاح هده الأهداف، وبقدر ما تحظى به من أهمية تتحول عناصر السلوك المتنافرة إلى شكل يزداد تلاؤما وانسجاما باستمرار".[23]

توضح لنا "بندكت" هنا كيف أن النمط الثقافي يتشكل ومرده الأهداف المهمة التي تركز العناصر الثقافية وتجمعها في تلاؤم لغاية واحدة. إنها تريد أن تقول ببساطة أن النمط يمثل اجتماع الخصوصيات الثقاف ية لتحقيق الأهداف المشتركة.

وبشأن تنوع وتباين الثقافات فهي ظاهرة حديثة داخل المجتمع الواحد، وبرزت مع المجتمعات المتقدمة حيث تتعدد القيم والمعتقدات الباعثة للسلوك وتتباين حتى في المجال الواحد (الاقتصادي، السياسي،،،) تبعا لحالة التكوين العقائدي أو الطبقي أو غيرها في المجتمع. هكذا وتبعا لتعدد مجالات النشاط الاجتماعي تعمل القيم والمعتقدات وغيرها من عناصر الثقافة عن طريق الإيحاء بسلوك معين وتسعى إلى أن تسود الجماهير كأنماط متميزة من الثقافة. فقد تتباين القيم الأخلاقية أو الاقتصادية مثلا من طبقة إلى أخرى كما في المجتمع البرجوازي من طبقة البرجوازية إلى طبقة البروليتارية، على أن هذا التباين لا ينفي ضرورة توفر حد أدنى مشترك من العناصر الثقافية داخل المجتمع الواحد، حد يهيىء لترابط المجتمع و يمكن من استمرار وحدته وهو ما يعرف بالنمط السائد.[24]

ب – تصنيف أنماط الثقافة السياسية:

وردت تصنيفات كثيرة لأنماط الثقافة السياسية واختلفت نظرا للاعتبارات المعتمدة في التصنيف نذكر أبرزها وهو تصنيف "غابريال ألموند" و"سيدني فيربا" (G. Almond /S. Verba): حدد الباحثان الأمريكيان الأنماط على اعتبار ارتباطها بالنظم السياسية الديمقراطي واقترحا ثلاثة أنماط وهي:

1. الثقافة الرعوية أو الضيقة: وهي ثقافة تستوعب الثقافات المحلية القائمة على القرابة والعرف والدين، وتسودها العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية التي تتحدد على أساسها الولاءات والانتماءات السياسية.[25]

وهدا النوع من الثقافات تجده في المجتمعات القديمة(البدائية) أو المجتمعات الجديدة غير المتجانسة والتي تفتقر إلى آليات التكامل السياسي ولهذا يستبعد أن تنشأ عنها ثقافة سياسية وطنية.

أما أفراد هذه المجتمعات فيتميزون بجهلهم للأهداف والغايات السياسية، كما انهم لا يستطيعون الحكم على مجريات الحياة السياسية ولا حتى تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للقادة أو الزعماء السياسيين.[26]

2. ثقافة الخضوع: وهي ثقافة تسود في المجتمعات الأكثر تطورا والتي ترتكز على مؤسسات سياسية أو كما يطلق عليها الدولة الوطنية، وبإمكان هذه الثقافة أن تكون نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي وإصدار أحكام قيميه تجاه النظام السياسي ككل، دون أن تقتصر على الأنظمة الفرعية كالعشيرة والطائفة وغيرها، ولهذا تجد انه بإمكانها تشكيل ثقافة وطنية.[27] كما أن هذه الثقافة تجدها أكثر دراية ومعرفة بمؤسسات اتخاذ القرارات السياسية وعملياتها، بمدخلات ومخرجات العملية السياسية، إلا أنها بالمقابل تنمي لدى الأفراد السلبية تجاه الحياة السياسية.[28] ولهذا تجدهم دائما في انتظار تدخل النظام لتحقيق الاحتياجات وتوفير الخدمات العامة، ولكن في خنوع تام وبعيدا عن أي تجاوزات، ولهدا هم أبعد ما يكون عن المشاركة في السياسة لاعتقادهم بأن لا دور لهم فيها ولا تأثير في عملياتها.[29]

3. ثقافة المشاركة: على غرار النمط السابق تتميز هذه الثقافة أيضا بجوانب معرفية وحسية عالية تجاه النظام ورموزه، إلا أن الفرق يكمن في الفاعلية والإيجابية التي يتميز بها أصحابها، انهم يعتقدون بإمكانية المشاركة

في الحياة السياسية وبحيازتهم على قدرات التدخل في النشاطات و العمليات السياسية والتعديل فيها أو تغييرها، عن طريق الممارسات والوسائل المتعددة المتاحة للأفراد والهيئات والتنظيمات المختلفة، كالانتخابات والاتصالات السياسية والمظاهرات إلى غير ذلك من أشكال وسبل المشاركة التي لا توجد في الواقع إلا في ظل الأنظمة الديمقراطية.[30]

ويرى أصحاب هذا التصنيف أن كل نمط من الأنماط الثلاثة الذكورة يتوافق مع بنية سياسية خاصة، فالثقافة الرعوية ترتبط ببنية سياسية تقليدية على حد كبير من اللامركزية، أما ثقافة الخضوع فتتعلق ببنية سياسية سلطوية مركزية، في حين تتعلق ثقافة المشاركة ببنية سياسية ديمقراطية. ويضيفان بأن استقرار الأنظمة السياسية مرهون بمدى التطابق بين البنية السياسية ونمط الثقافة السياسية.[31]

لكن الجدير بالذكر هنا أن تطابق كل نمط ببنية خاصة لا يمكن تصوره بهذا الشكل، لأن التجانس ذاته لا وجود له في واقع الثقافة السياسية الواحدة وكل ثقافة تجد في الثقافات الأخرى شيئا من عناصرها، وبالتالي فالثقافات وأنماطها تمتزج إلى حد ما لا يسمح معه القول بالتمايز والتجانس.[32]

رابعا: علاقة الثقافة السياسية بالتنمية

لما كانت الثقافة أسلوبا في الحياة يتجاوب من خلاله الإنسان مع مختلف الظروف التي تصادف وجوده المادي والمعنوي اتسمت بالتغير (الدينامية)، ومن خلال هذه السمة تبرز علاقة الثقافة السياسية بالتنمية، فللعملية التنموية تعمد الى تغيير وبالأحرى تنميط الثقافة السياسية بما يتجاوب وأهداف التنمية السياسية والتنمية الشاملة عموما.

أ- الطبيعة الدينامية للثقافة السياسية

إن كان التغير من خصائص الثقافة عموما، فإننا نجد طبيعة التغير تختلف من ثقافة إلى أخرى والحال كذلك بالنسبة للثقافة السياسية، فما هي طبيعة التغير فيها؟

التعرض الى التغير يستدعي العودة الى ما ذكر سابقا في طبيعة الثقافة السياسية ذاتها حيث قلنا أنها متعد دة الأنماط، ولهدا يفضل البعض الحديث عن الثقافات السياسية كتعبير عن التعدد في أنماط الثقافة السياسية في داخل الدولة أو بالأحرى الأمة الواحدة. وهده التنويعة من أنماط الحياة التي تحويها الأمة الواحدة تكشف عن تنوع في الثقافات السياسية أي عن أنماط مختلفة لها. وكما سبق وأن أوردنا نقلا عن الباحثة "بندكت" فالنمط كجملة من العناصر الثقافية يمثل اجتماع الخصوصيات الثقافية في سبيل الوجهة الواحدة وبهدف تحقيق المصالح المشتركة، ومما سبق تتكشف لنا حقيقتان هما:

- أن تغير الثقافة السياسية هو تغير على مستوى أنماطها، أي تحولها من نمط إلى آخر.
- وأن هدا التغير مرده تغير في أنماط الحياة بمقاصدها وأهدافها، طالما أنها السبب وراء اجتماع وتشكل العناصر الثقافية في نمط معين دون آخر.

لكن ألا يعني تغير الثقافة السياسية وانتقالها من نمط إلى آخر انتفاء التعدد فيها، والرد هنا بالنفي، لأن الحديث عن أنماط الثقافة السياسية هو حديث عن التنوع الحال أي مع وجود الأنماط المتباينة برمتها في ذات الوقت، وما يفيده التغير أو الانتقال من نمط إلى آخر هو أن يسود نمط على نمط آخر، ونجد "ألموند وفيربا" في كتابهما "الثقافة المدنية" يحذران من الاعتقاد بتجانس ونمطية الثقافة السياسية ويؤكدان أن النظم السياسية التي بها ثقافات مشاركة سائدة سوف تتضمن حتى في أضيق الحالات، كلا من الثقافات الخاضعة

والضيقة،[33] ولهذا نقول أن الثقافة السياسية تغيرت من اشتراكية إلى ديمقراطية أو من خاضعة إلى مشاركة، بما معناه أن النمط الديمقراطي أصبح يسود بدلا من الاشتراكي أو النمط المشارك بدلا من الخضوعي وهكذا.

ومن ثم فالمقصود بالنمط السائد هو توفر حد أدنى مشترك من العناصر الثقافية داخل المجتمع الواحد أو بمعنى آخر حد أدنى من القيم والمعايير والمعتقدات والاتجاهات يتبناها غالبية أفراد المجتمع وهي في تنافس وفي تعارض حتى مع مضامين ثقافية أخرى . ولقد جاءت ملاحظات "باي" (Lucian Pye) في دراسته للثقافة السياسية في الصين مؤكدة لذلك، ومنها أن الصفوة الصينية تحولت من الثقافة التدرجية إلى المساواتية – وهي أنماط من التصنيف الذي اعتمده في دراسته ثم العكس مرة أخرى، وحسب رأيه فانه كلما انهار أحد الأنماط ظلت الأنماط الأخرى مؤهلة لملئ الفراغ.[34]

ب- تغيير (تنميط) الثقافة السياسية:

يعنى بالتغيير هنا التغير المقصود أو المخطط، وتفيد "الجهود المتكاملة والهادفة عن طريق الوسائط المناسبة لتحسين أداء الأنساق الاجتماعية "، ويعبر عنه أحيانا بمفهوم التخطيط الاجتماعي.

وبنظرة تحليلية للتعريف المقدم يمكننا تحديد ثلاث نقاط هامة تمثل الأسس التي يرتكز عليها "التغيير الهادف" على حد تعبير "رولاند" وهي الأهداف والوسائط والأساليب . وتعد الأهداف أهمها إذ ترتكز عليها العملية برمتها. ومن التفسيرات لهذا الموضوع ما صدر من تحديد لأبعاد أهداف التغيير حيث حددت في الأفراد والبناء التنظيمي . ويلاحظ هنا أن الاهتمام ببعد الأفراد هو اهتمام بسماتهم الثقافية وذلك على مستويات خمسة وهي: المشاعر والقيم والاتجاهات والإدراك والمهارات.[35]

وعليه فالتغيير الهادف في الثقافة السياسية للأفراد والجماعات ينبغي أن تركز أهدافه على سماتهم الثقافية، لنقول أن التغير أو التغيير في الثقافة السياسية للأفراد والجماعات هو تغير في مشاعرهم، قيمهم، اتجاهاتهم، إدراكاتهم ومهاراتهم. وهي عملية تحتاج إلى تجنيد كلي لمختلف الأطراف والآليات الاجتماعية وتحديدا مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، وفق منهاج موحد يحقق التجديد في ثقافة الأفراد بما يتوافق والبنية الاجتماعية وتحديدا السياسية منها ، لأن كل نمط من الأنماط الثقافية يتوافق مع بنية سياسية خاصة وهو ما يحقق توازن النظام السياسي وبالتالي دوامه واستمراريته.

ج- الثقافة السياسية والتنمية السياسية، أي علاقة؟

ادركنا مما سبق أهمية الثقافة السياسية في أي تغيير، إصلاح، تطوير، تحديث سياسي. بما يفيد أن التنمية السياسية تقوم على تنمية الثقافة السياسية.

وتغيير الثقافة السياسية أوإحلال نمط ثقافي مغاير لما هو سائد، ليس عملية استيراد لمعدات لتقنيات جاهزة أو نقل بسيط لمركبات مادية محضرة على المقاس، إنها تتطلب تحولا ثقافيا كليا في معاني السياسة وإدراكا جديدا لعلاقة الحاكم بالمحكوم، إدراك كلي من طرفي العلاقة بضرورة وجدوى التغيير في النظام السياسي التقليدي ومن ثم في المنظومة الثقافية التي تحكمه، لأن المؤسسات والتقنيات السياسية (التشريعات القانونية، البرلمان، الحزب، الممارسات السياسية...) مهما كانت ضرورتها في التغيير فإن الجدوى منها والفعالية لا يتحققان إلا إذا ارتكزت على أرضية ثقافية ملائمة، والملاءمة هنا هي نتاج لعملية التكييف وما تقتضيه من ممارسة للاجتهاد والتأويل والنقد، على كل من المنظومتين الثقافيتين التقليدية والحديثة.[36]

ينظر إلى التنمية السياسية على أنها عملية تهدف الى تحقيق الاستقرار السياسي[37]، وهي تتضمن فضلا عن بناء النظم السياسية وتطوير المؤسسات

وترشيد تولي السلطة والممارسة السياسية، تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، تمثل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع "[38] فهي تعني في أحد أبعادها توسيع قاعدة المشاركة السياسية، عبر التشكيلات السياسية والاجتماعية المختلفة.[39]

وبالمقابل تحتاج العملية التنموية الشاملة للثقافة لتكون فاعلة، فالثقافة السياسية وهي جزء من الثقافة العامة لها وظيفتها في التحديث والتنمية، إن الثقافة السياسية وان كانت تتدخل مباشرة في التنمية السياسية، فهي من خلال تدخلها في العملية التعليمية والثقافية والتربوية الشاملة التي يسعى الفرد لاكتسابها تحقيقا للعضوية في المجتمع، [40] تساهم في إعداد المواطن ليمارس حقوقه السياسية في أجواء من الديمقراطية والحرية والمسؤولية، كما تساهم في نشر الثقة في أوساط الشعب وتضييق الهوة بينه وبين السلطة حتى تكثف كل الجهود المطلوبة لأجل التنمية الشاملة.[41]

خامسا: وسائل الإعلام وتنمية الثقافة السياسية:

تعتبر وسائل الإعلام -الجماهيرية تحديدا- واحدة من الأدوات الهامة في العملية التنموية، ومعلوم الارتباط بينه ا وبين الثقافة، ولهذا كان لوسائل الاعلام دورها في تنمية الثقافة السياسية من خلال تدخلها في التثقيف السياسي.

أ- وسائل الإعلام والتنشئة السياسية:

لفهم الثقافة السياسية فهما صحيحا لابد من التمحيص في مورد عناصرها الثقافية، إنها تردّ إلى عملية على غاية من الأهم ية وهي التنشئة ا لسياسية، تؤديها مؤسسات اجتماعية أهمها وسائل الاعلام . وهذا يعني أن وسائل الاعلام تتدخل في تشكيل الثقافة السياسية بأدائها لدورها في التنشئة السياسية. ويمكن التأكيد على ذلك بما ورد عن "روبن" (Rubin Alin M.) في

تعريفه للتنشئة السياسية بأنها "عملية تطورية تتم عبر وسائل اجتماعية متعددة يكتسب بها الفرد معلومات ويكوّن بها مواقف تمكنه من فهم الأشخاص والمؤسسات والأشياء الأخرى في البيئة السياسية."[42]

ولقد أخذت وسائل الاعلام في السنوات الأخيرة أبعادا كثيرة في الحياة السياسية للمجتمعات مما دعم موقعها باعتبارها السلطة السياسية الرابعة. لقد كانت مند وجودها رفيق السياسة والسياسيين لا لشيء إلا لأنها رفيقة الجماهير ومبتغى الأفراد والجماعات وعمادهم في حياتهم اليومية، وذلك ما جعل منها مصدرا من مصادر التنشئة السياسية ومحلا لالتقاء الحياة العامة بالحياة السياسية والشعب بالسلطة.

إن أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في التنشئة السياسية تكمن في قوة تأثيرها على الأفراد والجماهير، ومن بين جوانب هذا التأثير نجدها تعمل على تراكم المكاسب الثقافة والمعارف والمعلومات السياسية، بناء المواقف السياسية ، تعزيز المواقف والأفكار السابقة[43] والتحفيز على المناقشة والحوار.[44]

واعتبارا لهده الحقائق التي جاءت نتيجة الدراسات الكثيرة التي أجريت حول العلاقة بين التنشئة السياسية ووسائل الإعلام، يتأكد الأثر المباشر الدي تحدثه الوسائل تلك في تنشئة الفرد سياسيا على مختلف مراحل عمره، كما أن بعض الدراسات الإمبريقية استخلصت احتلال وسائل الإعلام الريادة في عملية تحديث المجتمعات وبلورة ثقافة سياسية موحدة .[45] بل إن الباحث "نيل هولند"(N. Hollander) يقول أن هده الوسائل أصبحت تؤدي دور الوالدين التقليدي في عملية التنشئة السياسية المعاصرة.[46]

ب - مستويات تدخل وسائل الإعلام في تنمية الثقافة السياسية:

يحدد المختصون في الاتصال السياسي مستويات ثلاث لتدخل وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية وفي نفس الوقت هي تمثل الأبعاد الثلاث لتأثيرها في ترسيخ و استقرار الثقافة السياسية على حد رأي "ألموند" G/ Almand[47]، وهي[48]:

- المستوى المعرفي:

ويقصد به العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام وزيادة الوعي المعرفي والثقافي بالبيئة السياسية. فوسائل الاتصال تستطيع أن تؤثر على التوجهات المعرفية للفرد وتنمي ثقافته السياسية المتعلقة بالقضايا والمؤسسات السياسية في مجتمعه وعن رجال ا لسياسة أنفسهم، إنها تقدم المعلومات الضرورية والمتعلقة بالمتغيرات الأساسية للبيئة السياسية مثل النظام السياسي والقيم السياسية السائدة في المجتمع وكيفيات ممارسة السياسة من طرف الأشخاص أو المؤسسات.

ويخلص المختصون في الميدان إلى أن حدود المشاركة السياسية للأفر اد تتوقف على كم وكيف المعلومات المقدمة لهم من طرف وسائل الإعلام، وتوضح الباحثة الأمريكية "جريبر" (Dorisa Graber 1989) كيف تؤثر المعلومات السياسية التي تقدمها وسائل الإعلام على السلوك السياسي والتفاعل بين المواطنين والحكومة، وتشير إلى أنه على وسائل الإعلام في المجتمعات التي تعتمد فيها الأنظمة السياسية على المشاركة الشعبية أو حيث يكون الشعب رقيبا للحكومة، أن تقدم معلومات كافية وصحيحة للأفراد حتى يكون تفاعلهم ونشاطهم على مستوى يؤهلهم لأداء دورهم بالمشاركة السياسية.

- المستوى العاطفي:

ويقصد به مدى تأثير وسائل الإعلام في تحديد المواقف وتشكيل الاتجاهات التي يتبناها الأفراد تجاه القضايا المتعلقة بالبيئة السياسية . ومعناه أن مرحلة الوعي الثقافي والمعرفة بالقضايا السياسية يقود إلى مرحلة أخرى من مراحل التأثير وهي الاهتمام والرغبة في هده القضايا ومتابعتها، وهذا التغير والانتقال من مرحلة إلى أخرى يؤثر ويتأثر بدوافع وأنماط التعرض لوسائل الإعلام.

وخلصت جل الدراسات في الميدان مثال دراسة كل من "أتكين"، "جالواي" "ونيمان" (Atkin, Gallaway & Nyman /1986) حول وسائل الإعلام وثقافة الناخب، ودراسة "جونسون" (Johnson Norris 1973) حول التلفزيون والتنشئة السياسية، إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التعرض لوسائل الإعلام وبين متغيري المعرفة السياسية والاهتمام بقضايا البيئة السياسية.

- المستوى السلوكي:

وهو آخر وأهم مستويات التأثير في عملية التنشئة السياسية، ويقصد به العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام والمشاركة الحقيقية في نشاطات البيئة السياسية، إنه الترجمة الفعلية لكل ما اكتسبه الفرد من معارف ومعلومات تتعلق ببيئته السياسية وما أنتجته هذه الأخيرة من مواقف واتجاهات تساعد على تشكيل أنماط سلوكية متعددة للمشاركة، بداية من طرح الأفكار ومناقشة الأحداث مع الآخرين إلى المشاركة الفعلية في مجرياتها، وهو ما يمثل قمة المشاركة في العملية السياسية . وتفيد نتائج الدراسات أنه كلما زاد تعرض الأفراد لوسائل الإعلام والتلفزيون بشكل خاص كلما زادت إمكانية مشاركتهم في الأنشطة السياسية المتاحة لهم.

ج- الاعلام ودوره في ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية:

تحددت لنا وعبر المستويات الثلاث المذكورة للتدخل والتأثير، الأدوار المنوطة بوسائل الإعلام والأهداف المفترضة بها في اطار التنمية السياسية، وهي أساسا تنميط الثقافة السياسية بما يتماشى والعملية التنموية الشاملة ، وتحديدا عملها على ترسيخ عناصر الثقافة السياسية التشاركية، وهو ما يؤكده "صموئيل هنتنجتون" في كتاباته حيث يعتبر أن التنمية السياسية هي تنمية للمشاركة السياسية بالدرجة الأولى.

ولدلك كان الانشغال كبيرا من قبل العلماء على أهمية وضرورة عمل وسائل الاعلام على تحقيق المشاركة السياسية، وعلى اثر نتائج البحوث في هذا الاتجاه خلص بعض الباحثين وهم "ماكلود"، "باي" و"دورال" (Mclead, Bybee & Durall)[49] الى خمس وظائف يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام لتحقيق المشاركة السياسية لدى الجمهور وهي:

1. تحفيز باعث المشاركة.
2. تثقيف المواطن.
3. تسهيل عملية صناع ة القرار، وخاصة عند الانتخابات من خلال توضيح القضايا وتسليط الأضواء على الشخصيات المؤثرة في الحياة السياسية.
4. تحفيز المشاركة ذاتها.
5. تعزيز الولاء لنظام أو إتجاه سياسي معين.

خاتمة:

في الختام يتوجب التدكير بأن التنمية هي عملية شاملة ومتكاملة يجب أن تتجند لها كافة القطاعات ومختلف ال هيئات والمؤسسات، من خلال الأداء الفاعل لأدوارها ووظائفها في انسجام وتناعم، وكذلك من خلال تجنيد واشراك كل فئات المجتمع تحقيقا للمصلحة العامة. وعلى وسائل الاعلام من

جهتها الحرص على أن تكون جهودها مخطط لها وتهدف إلى خلق مواقف واتجاهات ايجابيه ومناسبة للتنمية، بحيث تهيئ الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات من اجل أن يستجيبوا للخطط والبرامج التنموية بشكل فعال . ووفق هذا التصور ف إن الأعلام التنموي يعمل على توفير المعرفة والوعي حيث يشكلان الاتجاهات التي تنعكس عل سلوك الأفراد ومواقفهم بشكل ينسجم مع أهداف وأولويات التنمية.

الهوامش والمراجع :

[1]– حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر ، م د و ع ، ط3،1986،ص 323.

[2]– فيليب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1 ، سنة 1998 ، ص 539.

[3]– مايكل طومسون وآخرون : نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 223، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص 148.

[4]– فيليب برو، مرجع سابق، ص .540

[5]- المرجع السابق

[6]– مايكل طومسون وآخرون، مرجع سابق، ص167 .

[7]– فيليب برو، مرجع سابق، ص 544.

[8]– فيليب برو، مرجع سابق، ص 545.

[9]– جابريال ألموند و ينغهام باول: السياسة المقارنة دراسات في النظم السياسية المقارنة، ترجمة: علي أحمد عناني، مكتبة الوعي العربي،القاهرة، ص184.

[10]– فيليب برو، مرجع سابق، ص 550 و 551.

– احمد مصطفى خاطر :تنمية المجتمعات المحلية,المكتب الجامعي

[11]الحديث,الاسكندرية,1999,ص202

[12]– نفس المرجع، ص 202.

[13]– نفس المرجع ،ص193.

[14]– جورج روبرتس و ألستر ادواردس، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، ط 1، 1999.ص33 .

[15]– أحمد مصطفى خاطر: مرجع سابق ، ص193.

[16]– عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، زهرة الشرق، القاهرة، 1984، ص129.

[17]- Jaques Lagroye : Sociologie politique, P.F.N.S.P. et Dalloz, 2em edi, 1993, p 363.

[18]– عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص130.

[19]– نفس المرجع، ص130.

[20] -نفس المرجع، ص 36.

[21]– نفس المرجع، ص38.

[22]– عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق ، ص38،39.

– تهاني حسن عبد الحميد الكيال: الثقافة والثقافة الفرعية، دار المعرفة الجامعية ، مصر، [23]1997، ص 95.

[24]– محمد طه بدوي و ليلى أمين مرسي: مبادىء العلوم السياسية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999، ص71.

– ابراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان الأردن، 1998، [25]ص210.

– عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الإجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات [26]الحديثة والمعاصرة، دارالنهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2001. ، ص437.

[27]– ابراهيم ابراش، مرجع سابق، ص210.

– دوني كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة : قاسم المقداد، منشورات [28]اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2002، ص111.

[29]– عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص438.

[30]– نفس المرجع ، ص 439.

[31]– ابراهيم ابراش، مرجع سابق، ص211.

[32]– عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع ساابق، ص 440.

[33]– مايكل طومسون وآخرون، نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 223، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997 . ص356.

[34]– نفس المرجع، ص351.

[35] – أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص114.

– عزمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية، م. د. و. ع. بيروت، جانفي 1998، [36]ص23.

37– عبد المتجلي يحيى، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد 9، تشرين الأول – كانون الأول1986، ص77.

38– عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1993،ص288.

39– علي الدين هلال، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، 1978، ص149.

40– نفس المرجع، ص442.

41– محمود شلبية: دور الثقافة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مؤتمر الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي" الثقافة ودورها في التنمية" المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس1996، ص 353 .

– محمد بن مسعود البشر: مقدمة في الاتصال السياسي، مكتبة العبيدات، الرياض، ط 1 [42]سنة 1997، ص131.

[43]– نفس المرجع، ص133.

[44] – نفس المرجع، ص134.

[45]– قزادري حياة : الصحافة والسياسة أو الثقافة السياسية والممارسة الاعلامية في الجزائر، طاكسيج كوم الخرايسية الجزائر ، 2008. ص.50

[33]– محمد بن مسعود البشر–مرجع سابق، ص135.

– ابراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان الأردن، [47]1998،ص203.

[48]– محمد بن مسعود البشر، مرجع سابق، ص ص ، 136–145

[49]– محمد بن مسعود البشر، مرجع سابق، ص 145.